بين ١٤٠٣ حالات ضرب وطعن وهجمات على ممتلكات وجّهت الى اهداف عربية لا اسرائيلية (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

ويعتبر زعماء فلسطينيون محليون، في الضفة والقطاع، الاحصائيات الاسرائيلية مبتورة؛ لكنهم يعترفون بقتل من يشتبه بتعاملهم مع السلطات الاسرائيلية (**المصدر نفسه**).

اسرائيل والمتعاونون

يعتقد مسؤولون في وزارة الدفاع الاسرائيلية بأن عدداً قليلاً ممّن قتلوا كانوا من المخبرين لدى سلطات الاحتلال ويعملون لصالح المخابرات الاسرائيلية، وان الغالبية كانت لها علاقات مع اسرائيل من نوع آخر، أو ان بينهم وبين أطراف يهودية أو عربية خلافات وعداوات، أو ممّن انتهكوا الانظمة والاعراف الاخلاقية المتعارف عليها (غرينبرغ، **مصدر سبق ذكره**). واعترف رئيس جمعية الدراسات العربية، في القدس، فيصل الحسيني، «بأن بعض الاشخاص صُفّوا لحسابات شخصية تحت غطاء الهجمات على ' متعاونين مع اسرائيل ' »، وان الضحايا لم يكونوا جميعاً مخبرين لاسرائيل (**المصدر نفسه**). غير ان بعضهم كان عميلاً بالمعنى الكامل للكلمة، «فهم فلسطينيون يخونون فلسطينيين آخرين، مقابل المال أو [الحصول على] امتيازات من سلطات الاحتلال الاسرائيلي» (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

دائرة الخطر

بدأت دائرة العنف في المناطق المحتلة في الاتساع، مؤخراً، وطاولت عناصر تنتمي الى م.ت.ف. فبعد يوم من المؤتمر الصحافي الذي عقده المحامي جميل الطريفي، في أعقاب لقائه رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، «امتلأت جدران منزله بالتهديدات العديدة لحياته [قيل ان وراءها] منظمات فلسطينية اكثر تطرفاً، ممّا اضطر [الطريفي] الى ترك بلدته. كذلك جرى في رام الله حرق سيارات تخص زعماء [من] م.ت.ف. في المدينة. واتهمت منشورات غير موقّعة ١٢ زعيماً من ' فتح ' باختلاس ملايين الدولارات المخصصة للانتفاضة». واتهم الفلسطينيون رجال المخابرات الاسرائيلية والمتعاونين معهم بتوزيع المنشورات هذه، في محاولة لشق الصف الفلسطيني (**المصدر نفسه**). وحمل البيان الرقم ٤٤، الصادر عن القيادة الوطنية الموحّدة، بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٧، دعوة للمواطنين الى «الانتباه والتيقظ من البيانات المدسوسة التي تروّج لها المخابرات الاسرائيلية في الشارع الفلسطيني وتتناقلها وسائل الاعلام الاسرائيلية»، وتتضمّن اتهامات باطلة لمناضلين بالتلاعب بالاموال أو الصاق تهم بهم، وكتابة شعارات مزيّفة (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٦٢، ١٩٨٩/٩/٣، ص ٩).

من جهة أخرى، بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ومتعاونون فلسطينيون معها، مؤخراً، بتنظيم عمليات «دفاع ذاتي» بغرض حماية المتعاونين. ففي بحث اجراه في منطقة جنين، مسؤول حركة «راتس» الاسرائيلية في منطقة المثلث، تبيّن ان متعاونين مع سلطات الاحتلال قرروا «التصدي للاعتداء عليهم، وأقاموا ميليشيا خاصة [بهم]، ونفّذ بعضهم عمليات انتقامية» (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٧/٢٨)، كما فعل المدعو علي النجار، الذي يعمل، صراحة، مع الادارة العسكرية الاسرائيلية، والذي كان طرد من بلدته يَعْبَد. فقد عاد علي الى يَعْبَد، مؤخراً، برفقة عصابة من المسلّحين. واستناداً الى مصادر اسرائيلية، فقد فرض علي النجار منع التجول على البلدة، وأوقع العديد من جيرانه في كمائن، ولم يتدخل الجيش الاسرائيلي (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**). وأكدت مصادر اوروبية ان متعاونين مع اسرائيل «بدأوا يقيمون حواجز طرق [متحدّين] سلطة اللجان الشعبية على الضفة الغربية، التي تسير تبعاً لارشادات القيادة الموحّدة للانتفاضة» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٩/٨/٣١؛ نقلاً عن **التايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). واتهم كبار الشخصيات الفلسطينية في الاراضي المحتلة سلطات الاحتلال بمحاولة تقويض الانتفاضة، من طريق تسليح المتعاونين معها، وتشجيعهم على اطلاق النار على الاشخاص النشطين في الانتفاضة في المدن والقرى الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

على الرغم من ذلك، تزداد خشية ومخاوف الفلسطينيين في الضفة والقطاع من تحوّل عمليات